### 1,54 مليار دينار قفزة بالودائع لدى القطاع ليبلغ رصيدها 60,7 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي

# 1,47 مليار دينار قروضاً مُنحت من البنوك في أول شهرين من 2026

مصطفى صالح

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي عن أن حجم القروض الممنوحة من البنوك للمقيمين وغير المقيمين بأول شهرين من 2026 بلغ 1,47 مليار دينار، ليسجل رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع بنهاية فبراير الماضي مستوى قياسيا جديدا عند 65,21 مليار دينار، بارتفاع نسبته 2,3٪، مقارنة بالرصيد البالغ 63,74 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وتظهر البيانات أن النشاط الائتماني في الكويت واصل النمو خلال أول شهرين من العام الحالي، قبل اندلاع الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة خلال شهر فبراير الماضي للمقيمين وغير المقيمين نحو 808 ملايين دينار، بزيادة شهرية نسبتها 1,25٪، مقارنة برصيد الائتمان البالغ 64,4 مليار دينار بنهاية شهر يناير الماضي.

ويقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الديبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها. ووفقا لبيانات «المركزي»، فإن القروض للبنوك سجلت القفزة الأكبر في القروض الممنوحة خلال أول شهرين من العام الحالي، حيث سجلت 653 مليون دينار، ليصل رصيدها إلى 6,07 مليارات دينار بنهاية فبراير الماضي، مقارنة برصيدها البالغ 5,42 مليارات دينار بنهاية شهر ديسمبر 2025.

وسجلت القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، زيادة بقيمة 124 مليون دينار، ليبلغ رصيدها 17,4 مليار دينار، مقارنة برصيدها البالغ 17,28 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وبلغت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية، والممنوحة للأفراد، ما قيمته 77 مليون دينار خلال أول شهرين من العام الحالي، مرتفعة بنسبة 4,6٪، ليبلغ إجمالي رصيدها1,76 مليار دينار، مقارنة بـ 1,68 مليار دينار بنهاية شهر ديسمبر 2025.

ولجهة الودائع لدى القطاع المصرفي، فقد سجلت بدورها قفزة بقيمة 1,54 مليار دينار خلال شهري يناير وفبراير 2026، مرتفعة بنسبة 2,61٪ ليبلغ إجمالي ودائع المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك بنهاية شهر فبراير الماضي ما قيمته 60,7 مليار دينار، مقارنة بحجمها البالغ 59,16 مليار دينار بنهاية عام 2025.

وتظهر بيانات بنك الكويت المركزي أن حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك ارتفع خلال شهرين بقيمة 1,19 مليار دينار، ليبلغ رصيد ودائعه مستوى 46,36 مليار دينار بنهاية فبراير، مقارنة برصيدها البالغ نحو 45,17 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي. وسجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية قفزة بقيمة 673 مليون دينار، بارتفاع نسبته 11,01٪، ليبلغ رصيدها 6,79 مليارات دينار بنهاية فبراير الماضي، مقارنة بـ 6,12 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، فيما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالدينار بقيمة 522 مليون دينار، ليبلغ رصيدها 39,57 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي.

وشهدت ودائع الحكومة لدى القطاع المصرفي الكويتي زيادة بقيمة 201 مليون دينار خلال أول شهرين من العام الحالي، ليبلغ رصيدها نحو 4,51 مليارات دينار بنهاية شهر فبراير الماضي، مقارنة برصيدها البالغ 4,31 مليارات دينار بنهاية شهر ديسمبر 2025.

### السوق حافظ على تماسكه بمواجهة التوترات الإقليمية.. والقيمة السوقية تستقر فوق 50 مليار دينار

# 3,7 مليارات دينار سيولة استقطبتها «البورصة» بالربع الأول

شريف حمدي

رغم تحديات الحرب التي تشهدها المنطقة والتداعيات الناجمة عنها والمتمثلة في استمرار الهجمات الإيرانية الآثمة على الكويت ودول الخليج من خلال استهداف المنشآت الحيوية، إلا أن بورصة الكويت أظهرت تماسكا ارتكز على تحركات إيجابية تشير الى ثقة المتعاملين بالفرص المتاحة ومحاولة اقتناصها، وذلك بعدما ساد الهدوء إلى حد كبير بين صفوف المتعاملين، وأصبحت تعاملاتهم ترتكز على أسس فنية، مع الأخذ في الاعتبار الحذر من التداعيات السلبية للحرب التي لاتزال مستعرة بالمنطقة.

ويعكس هذا التماسك في مواجهة أزمات المنطقة مرونة السوق الكويتي وقدرته على التعاطي مع تداعيات الأحداث الراهنة، كما يشير إلى وعي استثماري ناضج لدى المتعاملين الذين تجاوزوا العامل النفسي المصاحب لحالة التوتر، واتجهوا نحو قرارات استثمارية مدروسة.

وأنهت بورصة الكويت تعاملات الربع الأول من 2026 على تراجع لكل مؤشراتها ومتغيراتها، وكان لافتا أن مسار الانخفاض للسوق كان على أسس فنية خلال شهري يناير وفبراير من خلال موجات بيعية للأسهم التي حققت مكاسب لافتة خلال عام 2025 الاستثنائي في مكاسبه على كل المستويات سواء المتغيرات وفي مقدمتها القيمة السوقية، وكذلك السيولة وأحجام التداول، فضلا عن المؤشرات التي حققت مكاسب قياسية تعكس الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأسهم خاصة ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة.

وكان منطقيا أن تجنح البورصة في مستهل العام للتراجع مع استمرار موجة التصريف المتقطعة، حيث كانت تتخللها عمليات شراء انتقائية تعيد للسوق توازنه سريعا، وفي الوقت الذي كان السوق فيه مهيأ لهيكلة المراكز الاستثمارية استعدادا لموسم حصاد التوزيعات بعد الكشف عن نتائج مالية إيجابية للعام المالي الماضي، اندلعت الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية، ليستمر جنوح سوق الأسهم الكويت للتراجع دون انحدار مدعوما بسلوك استثماري أكثر نضجا بالتعامل مع المتغيرات السياسية، من خلال اتخاذ قرارات مدروسة بعد قراءة الأحداث من زوايا استثمارية لا تقوم على رد الفعل الفوري بقدر ما تستند إلى استشراف المسارات المستقبلية للمخاطر.

وبتحليل الأرقام الختامية للربع الأول من 2026، يظهر أن القيمة السوقية تراجعت بنحو 2,7 مليار دينار بنسبة انخفاض 5٪، ومع ذلك حافظت القيمة على استقرارها فوق مستوى 50 مليار دينار من خلال عمليات شرائية انتقائية للأسهم القيادية خاصة البنكية، والتي كانت بمثابة صمام الأمان للمستثمرين في وقت عدم اليقين وغياب التوقعات لحرب تتضارب التصريحات بشأن موعد نهايتها، واستقرت القيمة السوقية بنهاية الربع الأول عند 50,48 مليار دينار مقابل 53,19 مليار دينار بنهاية تعاملات 2025.

وكان لافتا تراجع السيولة المتدفقة للسوق منذ بداية 2026 حتى انتهاء فترة الربع الأول مقارنة بمعدلات السيولة في 2025، حيث تراجعت منذ بداية العام بنحو 45٪ بمحصلة 3,7 مليارات دينار مقابل 6,7 مليارات في فترة الربع الأول من 2025، ما يشير إلى حالة من التأني لمتخذ القرار الاستثماري، في انتظار الوقت المناسب للعودة الى العمليات الشرائية واقتناص الفرص المواتية.

وشهدت فترة الربع الأول من العام الحالي انخفاضا في أحجام التداول بنسبة 51٪ بتداول 11,9 مليار سهم مقابل 24,3 مليار سهم تم تداولها في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وانعكست هذه التراجعات على مستوى المتغيرات، على أداء المؤشرات الرئيسية للسوق من خلال تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 5,1٪ بخسارته 489 نقطة ليصل إلى 9009 نقطة مقابل 9498 نقطة نهاية العام الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 7,4٪ بخسارته 619 نقطة ليصل إلى 7683 نقطة مقابل 8302 نقطة نهاية العام الفائت، وبالتالي تراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 5,5٪ بخسارته 491 نقطة، ليصل إلى 8416 نقطة، انخفاضا من 8907 نقاط نهاية العام الماضي.

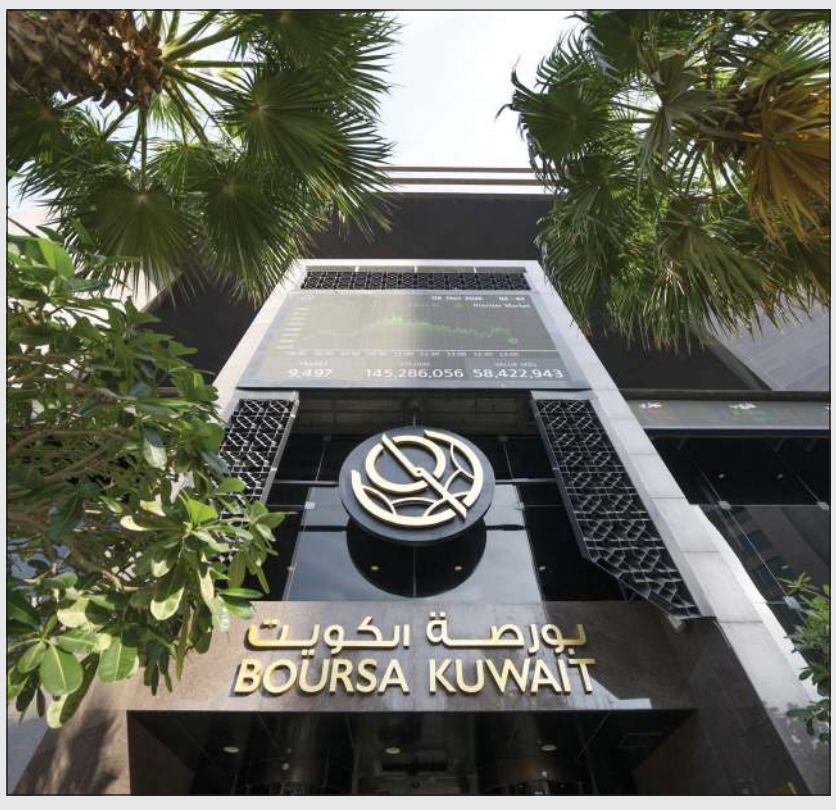


### «ليماك» في الصدارة بعقود قيد التنفيذ تبلغ قيمتها 6,05 مليارات دولار

# 16,7 مليار دولار مشاريع ينفذها أكبر 10 مقاولين بالكويت

علاء مجيد

كشف تصنيف مجلة «ميد» للمقاولين عن أن أكبر 10 شركات للمقاولات في الكويت لديها مشاريع قيد التنفيذ لعام 2026 تقدر قيمتها بـ16,7 مليار دولار.

وأظهرت البيانات أن شركة ليماك التركية عززت تصدرها قائمة المقاولين في الكويت، حيث تبلغ قيمة مشاريعها قيد التنفيذ 6,05 مليارات دولار، ويعكس هذا التصنيف إنجازاتها في مشروع توسعة مبنى الركاب رقم 2 في مطار الكويت الدولي، الذي بلغت تكلفته مليارات الدولارات، بالإضافة إلى عقود صيانة الطرق المختلفة لوزارة الأشغال العامة.

وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة الصين للاتصالات والإنشاءات المحدودة (CCCC) بقيمة 3,62 مليارات دولار، وفي ديسمبر الماضي وقعت الشركة الصينية اتفاقية بقيمة 4 مليارات دولار لتطوير المراحل التالية من ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان بالكويت.

وجاءت في الترتيب الثالث شركة البناء والهندسة الصينية (Gezhouba Group) بقيمة 1,67 مليار دولار، حيث في مارس 2025 فازت الشركة بعقدين بقيمة تزيد على 557 مليون دولار من الهيئة العامة للرعاية السكنية لمشروع جنوب سعد العبدالله السكني في محافظة الجهراء.

وحسب «ميد» جاءت رابعا شركة الأحمدية للمقاولات والتجارة الكويتية التي لديها أعمال قيد التنفيذ بقيمة 1,07 مليار دولار، ثم شركة خالد الخرافي وأبناءه التي لديها أعمال بقيمة 1,01 مليار دولار، تلتها سادسا شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأبناءه التي لديها أعمال بقيمة 992 مليون دولار.

وحلت في المرتبة السابعة شركة فرست جروب للتجارة العامة والمقاولات الكويتية بقيمة 715 مليون دولار، تلتها شركة AVIC العالمية الصينية بقيمة 539 مليون دولار، ثم شركة المجموعة المشتركة بقيمة عقود بلغت 519 مليون دولار، وأخيرا في الترتيب العاشر جاءت شركة صك القابضة بقيمة 500 مليون دولار.

وبينت «ميد» أن شركات المقاولات الصينية عززت وجودها بشكل ملحوظ في الكويت، فقد وقعت الصين سلسلة من الاتفاقيات عام 2023 شملت تنفيذ بعض أهداف التنمية العاجلة للكويت بين عامي 2024 و2028. وقد مكنت هذه الاتفاقيات الشركات الصينية من لعب دور رئيسي في الخطة الرئيسية الرابعة للكويت 2040، وهو ما ينعكس الآن على تصنيف شركات المقاولات لعام 2026.

وعلى المستوى الخليجي، أظهرت مجلة ميد أن أكبر 10 شركات للمقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي لديها مشاريع قيد التنفيذ لعام 2026 تقدر قيمتها بـ 74,1 مليار دولار.

وحسب البيانات، فقد استحوذت شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) على النصيب الأكبر من المشاريع بقيمة بلغت 10,4 مليارات دولار، تلتها شركة نسما وشركاءها السعودية بقيمة عقود بلغت 8,8 مليارات دولار.

وجاءت في المرتبة الثالث شركة هندسة الموانئ الصينية بقيمة 8,6 مليارات دولار، وسجلت شركة ليماك التركية عقود بقيمة 8,6 مليارات دولار، تلتها في المرتبة الخامسة شركة تروجان للمقاولات العامة قيمة عقود بلغت 8,4 مليارات دولار.

وفي الترتيب السادس حلت شركة المباني الكويتية بقيمة عقود بلغت 6,5 مليارات دولار، ثم شركة مجموعة بن لادن السعودية بقيمة 6,4 مليارات دولار، تلتها شركة أليك الاماراتية بقيمة 5,8 مليارات دولار. وفي المركز التاسع حلت شركة إنوفو بقيمة عقود بلغت 5,4 مليارات دولار، ثم عاشرا شركة قادة البناء الحديث بقيمة عقود تحت التنفيذ بلغت 5,2 مليارات دولار.